تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية **فبراير 2024**

استمرار ارتفاع أسعار النفط في ظل التوترات في الشرق الأوسط وتوقعات تراجع الإمدادات الأمريكية

عادت أسعار النفط الخام مرة أخرى لتخطي حاجز 80 دولار أمريكي للبرميل وتم تداولها عند أعلى مستوياتها هذا الشهر بعد أن شهدت مكاسب بوتيرة مستمرة على مدار الأسبوع الماضي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى المخاوف المتعلقة بالإمدادات على خلفية توترات الشرق الأوسط، وبصفة خاصة الهجمات التي تتعرض لها سفن البضائع في البحر الأحمر وتدابير التصدي لها، هذا إلى جانب الحرب على غزة. وشهدت الأسعار المزيد من الدعم بفضل بعض التقديرات التي أشارت إلى ان تحويل مسارات سفن الشحن واتخاذها لطرق أطول لتجنب المرور في البحر الأحمر قد يساهم في زيادة الطلب على النفط هامشياً. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت أيضاً بعض التوقعات التي كشفت عن تباطؤ نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي هذا العام، مما ساهم في دعم الأسعار. *من جهة أخرى، أدت مخاوف تأجيل خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة نظراً لارتفاع معدلات التضخم بأكثر من المتوقع إلى التأثير سلباً على نمو أسعار النفط الخام بصفة عامة، حيث ان تباطؤ النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط. أضف إلى ذلك استمرار انخفاض النشاط التصنيعي في الصين، مما كان له تأثيراً سلبياً على معنويات سوق النفط.*

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام

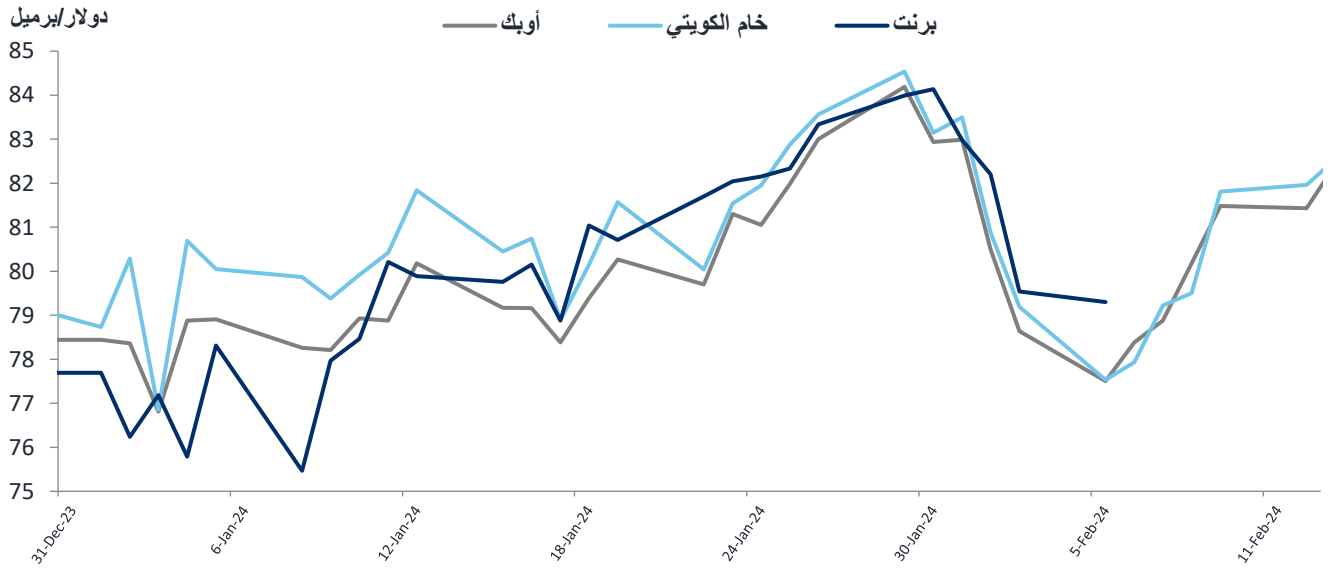

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

على الصعيد الجيوسياسي الإقليمي، لم تحقق محادثات السلام المتعلقة بالحرب على غزة تقدماً يذكر على الرغم من الجهود المبذولة على مختلف الجبهات. ونتيجة لذلك، استمر تأثير الهجمات التي تتعرض لها سفن الشحن في البحر الأحمر على أسعار الشحن العالمية. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن وكالة بلومبرج، ارتفعت أسعار الشحن بنحو 200-300 في المائة على بعض المسارات هذا العام نتيجة للهجمات، في ظل ارتفاع تكاليف التأمين واتخاذ مسارات أطول. *كما حذر صندوق النقد الدولي من التأثيرات غير المباشرة للهجوم الذي أثر على ما يقرب من نسبة 40 في المائة من حجم الحركة التجارية التي تمر عبر قناة السويس وتأثيره على نمو الاقتصاد العالمي.*

وعلى صعيد الطلب، صرح رئيس وكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع أن يكون نمو الطلب أضعف بكثير مقارنةً بالعام الماضي نظراً لتأثره بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الصين وتراجع الطلب على المركبات الكهربائية. وتتوقع الوكالة نمو الطلب على النفط بنحو 1.2 مليون برميل يومياً -1.3 مليون برميل يومياً هذا العام. وفي ذات الوقت، توقع الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية وضعاً أكثر اشراقاً للطلب على النفط إلى حد ما، في ظل توقع نمو الطلب بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً. *كما أعلن*

الأمين العام لمنظمة الأوبك عن توقعات قوية للطلب وكان أكثر إيجابية نسبياً بشأن الطلب المستمر من الصين، هذا إلى جانب تلقي دعماً اضافياً نتيجة للنمو القوي للطلب من الهند.

وعلى جبهة العرض، كشفت أحدث التوقعات الواردة ضمن تقرير توقعات الطاقة على المدى القصير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن انخفاض حاد لمعدل النمو المتوقع لإنتاج النفط في الولايات المتحدة. إذ تتوقع الوكالة أن ينمو إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 170 ألف برميل يومياً هذا العام مقارنة بتوقعات النمو السابقة البالغة 290 ألف برميل يومياً. *ويعكس هذا الانخفاض الحاد لتوقعات الإنتاج عدة عوامل بما في ذلك برودة الطقس الذي أدى إلى تقليص الإنتاج إلى 12.6 مليون برميل يومياً في يناير 2023، وارتفاع مخزونات النفط الخام العالمية بالإضافة إلى الاستثمار الرأسمالي المحدود المتوقع من شركات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة في ظل توجيه تركيزها على تعزيز عائدات المساهمين كما رأينا من التعليقات الأخيرة الصادرة عن بعض شركات الحفر النفطي. إلا انه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن تحتل أمريكا الشمالية مركز الصدارة من حيث نمو إنتاج النفط الخام هذا العام. وفي ذات الوقت، تراجع إنتاج الأوبك في يناير 2024 في ظل تطبيق قرارات خفض حصص الإنتاج الجديدة كإجراء قصير المدى من قبل منتجي الأوبك وحلفائها.*

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

استمر ارتفاع أسعار العقود الآجلة للنفط الخام لأطول فترة يشهدها منذ خمسة أشهر خلال الأسبوع الثاني من فبراير 2024، إذ تجاوزت الأسعار مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل بعد تداولها لفترة وجيزة دون هذا المستوى خلال الأسبوع الأول من الشهر. وكانت مكاسب الأسبوع الماضي بنسبة 6.3 في المائة بدعم رئيسي من توقعات عدم توافر الامدادات هذا العام بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بانقطاع الإمدادات بسبب الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط. كما ساهمت الانباء المتعلقة بعدم استمرار وتيرة نمو الإنتاج في الولايات المتحدة كما كان متوقعاً في السابق في دعم الأسعار. وكشفت بيانات عدد منصات الحفر النفطي الصادرة عن شركة بيكر هيوز عن اتخاذها لاتجاه ثابت خلال الأسابيع القليلة الماضية، إذ ظل عددها مستقراً عند 499 منصة خلال الثلاثة أسابيع الماضية حتى الأسبوع المنتهي في 9 فبراير 2024. وجاء هذا النمو بعد الانخفاضات الحادة التي شهدتها ببداية الشهر على خلفية البيانات التي أشارت إلى تزايد فرص العمل بوتيرة أسرع من المتوقع في الولايات المتحدة مما قلل من فرصة خفض سعر الفائدة في وقت مبكر، هذا إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين، فضلا عن ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة نتيجة لتعطيل عمليات التكرير بسبب الطقس الشتوي القارس. كما أثرت تلك التطورات أيضاً على أسعار البنزين في الولايات المتحدة والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 3 أشهر في محطات الوقود ومن المتوقع أن تظل مرتفعة لبعض الوقت. من جهة أخرى، كشفت بيانات اصدرتها جمعية السيارات الأمريكية عن وصول متوسط سعر البنزين إلى 3.2 دولار أمريكي للبرميل في كافة أنحاء البلاد. وانخفض معدل تشغيل مصافي التكرير إلى نحو 82.4 في المائة في أواخر يناير 2024، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج.

وسجلت أسعار كافة خامات النفط تقريبا نمواً في يناير 2024 بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع. إذ ارتفع متوسط سعر مزيج خام برنت بنسبة 2.9 في المائة ليصل إلى 79.9 دولار أمريكي للبرميل. وكان متوسط نمو سعر سلة الأوبك وخام التصدير الكويتي أقل قليلاً بنحو 1.0 في المائة، إذ وصل إلى 80.0 دولار أمريكي للبرميل و80.8 دولار أمريكي للبرميل، على التوالي. وفي ذات الوقت، طرأت بعض التعديلات الهامشية على توقعات الاجماع الخاصة بمزيج خام برنت مقارنة بالشهر الماضي. حيث إنه من المتوقع الآن أن يبلغ متوسط السعر 82.5 دولار أمريكي للبرميل في الربع الأول من العام 2024، على أن يشهد نمواً تدريجياً حتى الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 84 دولار أمريكي للبرميل. كما كشفت توقعات الأسعار الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن تغيرات طفيفة، إذ خفضت الوكالة توقعاتها لسعر مزيج خام برنت هامشياً إلى 82.42 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024 مقابل 82.49 دولار أمريكي للبرميل وفقاً لتوقعات الشهر الماضي، بينما ظلت توقعات العام 2025 دون تغيير عند مستوى 79.48 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

لم تشهد توقعات نمو الطلب العالمي على النفط تغيراً يذكر مقارنة بالشهر الماضي، وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، إذ ظلت عند مستوى 2.25 مليون برميل يومياً، في ظل توقع أن يصل متوسط الطلب إلى 104.4 مليون برميل يومياً في العام 2024. إلا انه تمت مراجعة توقعات نمو الطلب لكل دولة على حدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع توقعات الطلب على النفط في الولايات المتحدة على خلفية تحسن آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى تزايد الطلب. وقابل ذلك خفض توقعات الطلب للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية، تتوقع الأوبك استمرار تحسن السفر الجوي والبري في الولايات المتحدة هذا العام، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على وقود الطائرات/الكيروسين والبنزين. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد الطلب على غاز البترول المسال بدعم من قوة الطلب على المنتجات البتروكيماوية من الإيثيلين. إلا أنه من المتوقع أن يظل الطلب على الديزل ضعيفاً إلى حد ما بسبب ضعف نشاط التصنيع. ونتيجة لذلك، تشير توقعات الأوبك إلى نمو الطلب على النفط بمقدار 170 ألف برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2024.

الطلب العالمي على النفط -2025/2024 – (مليون برميل يوميا)

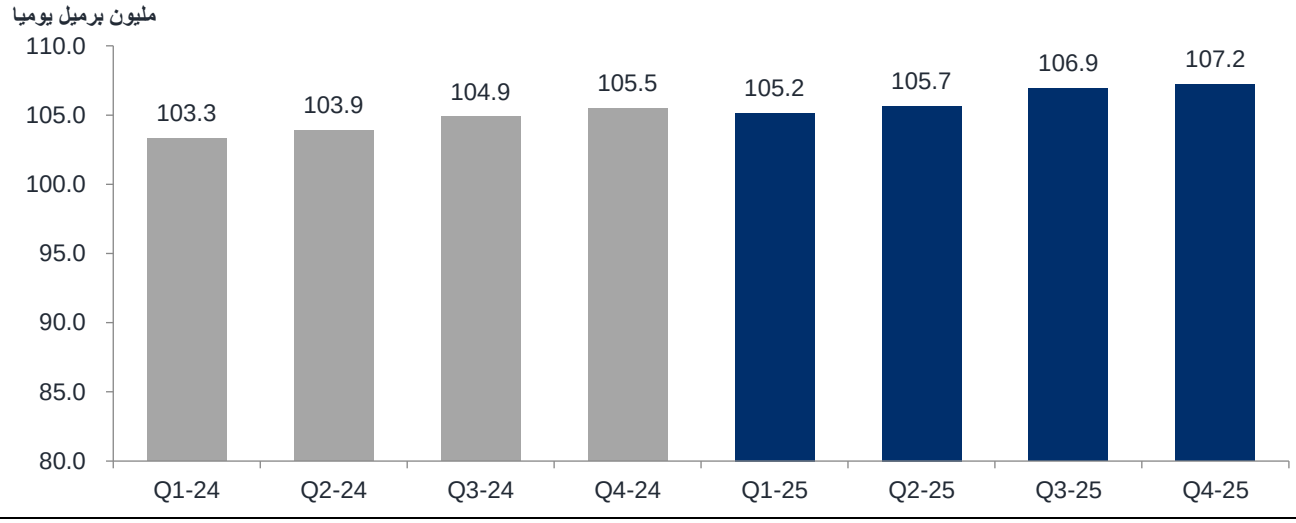

المصدر: أوبك

وبالنسبة للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن تظل وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بطيئة، على الرغم من أن المؤشرات الأخيرة مثل مؤشر مديري المشتريات والائتمان المصرفي ومعدلات التضخم تشير إلى وصول الاتجاهات البطيئة إلى أدنى مستوياتها. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصل متوسط نمو الطلب على النفط إلى 30 ألف برميل يومياً في النصف الأول من العام 2024، وإلى 25 ألف برميل يومياً للعام بأكمله بدعم من تزايد الطلب على وقود النقل الذي يقابله جزئياً تباطؤ الطلب على الديزل والنفتا. وبالنسبة لمنطقة آسيا، ما تزال نظرة الأوبك إيجابية بشأن طلب الصين على النفط على خلفية قوة قطاع التصنيع والأنشطة المحفزة على المدى القريب. ومن المتوقع أن تكون الهند من أبرز عوامل نمو الطلب على النفط في العام 2024، حيث تشهد البلاد طلباً قوياً على الاستثمار والخدمات. وفيما يتعلق بالمنتجات، من المتوقع أن تكون نواتج التقطير المحرك الرئيسي للطلب على النفط الخام في الهند بدعم من أنشطة الزراعة والبناء والتصنيع.

كما ظلت توقعات الطلب على النفط للعام 2025 دون تغيير عند مستوى 106.25 مليون برميل يومياً (مقابل 104.21 مليون برميل يومياً وفقاً لتوقعات الشهر الماضي) مما أدى إلى وصول معدل النمو على أساس سنوي إلى 1.85 مليون برميل يومياً.

العرض من خارج الأوبك

تراجع الانتاج العالمي من السوائل النفطية مرة أخرى خلال شهر يناير 2024. ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط إمدادات النفط العالمية 101.8 مليون برميل يومياً في يناير 2023 بعد تسجيل انخفاضاً شهرياً قدره 0.6 مليون برميل يومياً. ووفقاً لمنظمة الأوبك، يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج كلا من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك. إذ تراجع انتاج الموردين من خارج الأوبك بنحو 0.2 مليون برميل يومياً خلال الشهر، وبلغ متوسط الإنتاج 75.5 مليون برميل يومياً على خلفية انخفاض إنتاج الولايات المتحدة ودول أوروبا الإسيوية الأخرى، وهو الأمر الذي قابله ارتفاع إنتاج الصين وكندا والبرازيل.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2025/2024 – (مليون برميل يومياً)

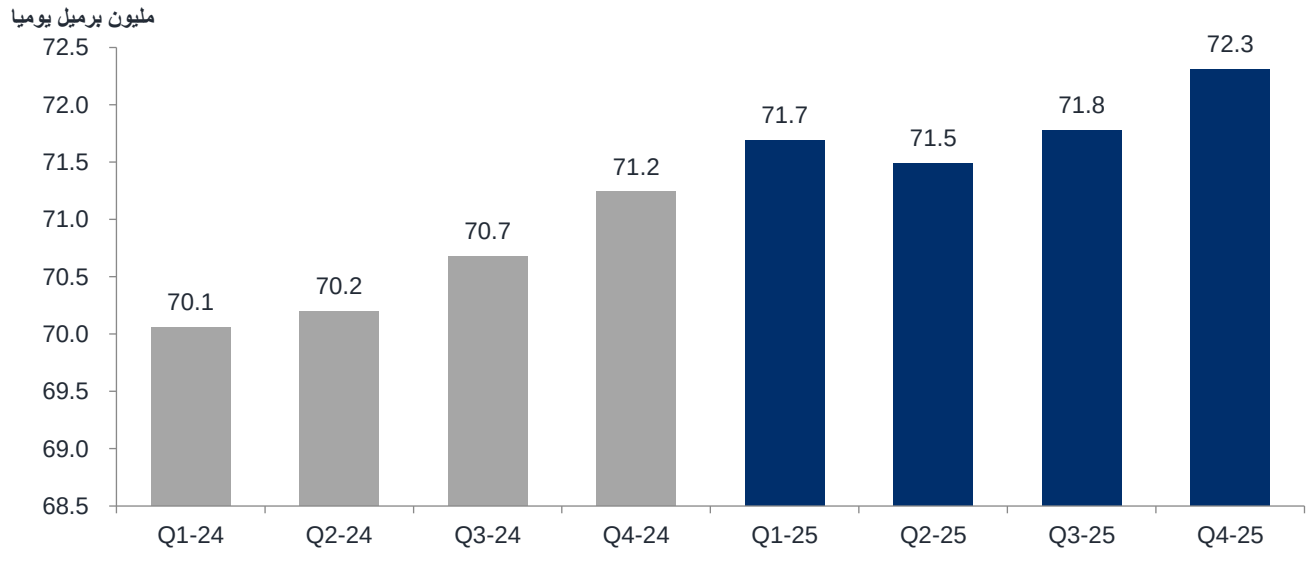

المصدر: أوبك

من جهة أخرى، قامت الأوبك في تقريرها الأخير بخفض توقعات نمو إمدادات النفط من خارج الأوبك (إنتاج السوائل النفطية) للعام 2024 بمقدار 150 ألف برميل يومياً. ومن المتوقع الآن أن ينمو العرض بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 70.5 مليون برميل يومياً. ويعكس انخفاض التوقعات خفض توقعات إنتاج روسيا (-81 ألف برميل يومياً)، والولايات المتحدة (-61 ألف برميل يومياً)، وكازاخستان (-35 ألف برميل يومياً)، وعمان (-31 ألف برميل يومياً)، وهو الأمر الذي قابله جزئياً رفع توقعات العرض من قبل غيانا (+38 ألف برميل يومياً). وظلت توقعات العرض للعام 2025 دون تغيير، بتوقع نمو قدره 1.27 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 71.82 مليون برميل يومياً خلال العام.

انتاج الأوبك من النفط الخام

تراجع إنتاج الأوبك بوتيرة حادة في يناير 2024 بعد تطبيق خفض حصص الإنتاج الجديدة من قبل الأوبك وحلفائها. إذ بلغ إجمالي الإنتاج 26.2 مليون برميل يومياً خلال الشهر، بانخفاض قدره 350 برميل يومياً، وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الإنتاج في ليبيا والكويت والعراق والجزائر خلال الشهر، والذي قابله ارتفاع إنتاج الإمارات والسعودية. وأظهرت بيانات وكالة بلومبرج الشهرية انخفاض حاد للتوقعات قدره 490 ألف مليون برميل يومياً خلال الشهر ليصل في المتوسط إلى 26.57 مليون برميل يومياً في يناير 2024، حيث أظهرت البيانات انخفاض الإنتاج حتى في إيران والسعودية خلال الشهر.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر يناير 2024 – (مليون برميل يومياً)

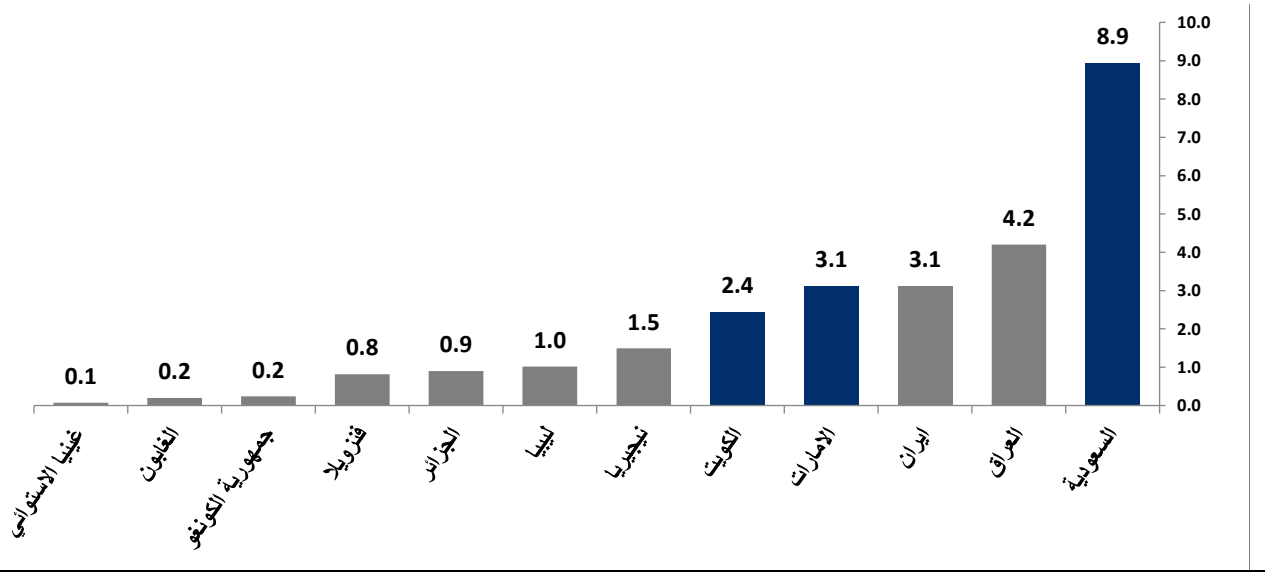

المصدر: بلومبرج

وشهدت ليبيا أكبر انخفاض شهري في الإنتاج، إذ وصل متوسط الإنتاج إلى 1.0 مليون برميل يومياً بعد أن شهدت انخفاضاً بأكثر من 100 ألف برميل يومياً خلال الشهر. ويعزى هذا الانخفاض إلى تعليق الإنتاج في أكبر حقل نفطي على مستوى البلاد احتجاجاً على نقص الوقود. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة بداية من يناير 2024 في حقل الشرارة النفطي الذي يضخ نحو 270 ألف برميل يوميا مما أدى إلى توقف إمدادات النفط الخام إلى محطة الزاوية الغربية. وتم رفع حالة القوة القاهرة بنهاية الشهر وسرعان ما ارتفع الإنتاج إلى 1.2 مليون برميل يومياً، وفقاً لوزير النفط الليبي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com